

# ورقة عمل حول السياسات والبرامج لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية

(بيروت -4-5 نوفمبر 2014)

## مقدمة

- دفعت النتائج المؤقتة للإصلاحات الحكومية وما رافقتها من إجراءات وسياسات منها سياسة رفع الدعم بشكل متدرج على السلع الأساسية إلى تبني الدولة استراتيجيات وطنية لنشر مظلة الحماية الاجتماعية لمواجهة آثار الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إنشاء شبكة الأمان إلى استبدال البرامج الموجهة للحماية الاجتماعية للسكان بشكل عام وخاصة برنامج دعم القمح والدقيق والنفط بمجموعة من البرامج الأقل كلفة والموجهة بشكل مباشر لحماية الفئات الفقيرة

# تعمل شبكة الأمان الاجتماعي على تحقيق الأهداف التالية:

- مساعدة الفئات الأشد فقراً والغير قادرة على الكسب والتخفيف من وقوع المزيد من الأفراد في خط الفقر.
- دعم الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الزراعة والأسماك والثروات الحيوانية.
- النهوض ببرامج التشغيل والاهتمام بالأنشطة التي تساهم في خلق فرص عمل.
- تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كأولوية أساسية لعملية التنمية.

# تتضمن شبكة الأمان الاجتماعي حزمة من الآليات أهمها:

## 1- الصندوق الاجتماعي للتنمية:

□ يعد احد أهم آليات شبكة الأمان الاجتماعي كونه يركز على تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتوفير الفرص الاقتصادية، وبناء القدرات على الصعيد الوطني. وتعزيز وتوسيع علاقات الشراكة مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية في إقامة وتنفيذ المشاريع التنموية، وكذا تطوير برامج خاصة تستهدف ظواهر الفقر والاحتياج الشديد والتركيز على المناطق الأشد فقراً وأكثرها احتياجاً للخدمات.

## يتبع

### 2- مشروع الأشغال العامة:

□ يساهم بشكل مباشر في تعزيز عمليات صنع وتنفيذ السياسات والأهداف الواردة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية واستيعاب العمالة والتخفيف من البطالة من خلال توفير فرص عمل دائمة ومؤقتة وتطوير مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة.

يتبع

### 3- صندوق الرعاية الاجتماعية:

□ يساهم في تقديم المساعدات النقدية لعدد 1.5 مليون حالة بالإضافة إلى 500 ألف حالة جديدة لفئات اجتماعية معينة بالإضافة إلى تقديم القروض البيضاء وخدمات التأهيل والتدريب إلى الأسر الفقيرة والمعدمة وبناء قدرات الفقراء وتنمية مواهبهم.

### 4- صندوق تنمية المنشآت والصناعات الصغيرة:

□ يقدم قروض للفئات الفقيرة لتنفيذ مشاريع صغيرة .

### 5- بنك الأمل للإقراض

## يتبع

6- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.

7- المؤسسة العامة للتأمينات تعنى بالقطاع الخاص

8- الهيئة العامة للتأمينات تعنى بالقطاعين العام والمختلط.

9- صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.

10- المركز الوطني للأسر المنتجة:

□ يوفر هذا البرنامج فرص عمل للنساء الفقيرات من خلال تدريبهن في مراكز الأسر المنتجة ودعمهن بالمواد الخام لتنفيذ مشاريعهن وتسويق منتجاتهن عبر المعارض.

11- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

# البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية :2014-2012

سياسات توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في



# الهدف العام:

توسيع مظلة الحماية الاجتماعية إلى كافة المحافظات للتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة.

## السياسات والبرامج والمشاريع: أولا في مجال الرعاية الاجتماعية:

- توسيع تغطية الإعانات النقدية المقدمة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية بصورة مؤقتة وزيادة الإعانات الشهرية ولمدة عامين.
- رفع عدد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية.
- تبني منهجية التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين وخاصة في الريف، وتوفير الكشف المبكر للإعاقة.
- تطوير البناء المؤسسي لصندوق الرعاية الاجتماعية.
- دعم حالات الضمان الاجتماعي لعدد 1.5 مليون حالة. بالإضافة الى 500 ألف حالة جديدة.

## ثانياً. في مجال تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة:

- تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة على تقديم التمويل الصغير بضمان الحكومة والقرض الحسن.
- زيادة القروض المقدمة من قبل المؤسسات المتخصصة للتمويل الصغيرة والأصغر.
- تشجيع ودعم برامج الإقراض الصغير للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية.
- وضع رؤية جديدة لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في الإقراض وخاصة لصغار المزارعين.
- تمكين الفقراء وخصوصاً المرأة الريفية في الوصول إلى الأصول الإنتاجية.
- إصدار قرار بإنشاء صندوق لتيسير الوصول للتمويل وتقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم التمويل الصغير بضمان الحكومة والقرض الحسن.
- تشجيع مؤسسات التمويل على استخدام أسلوب التمويل المتنقل في المناطق الريفية.

## ثالثاً في مجال التشغيل:

- تحسين أداء مكاتب التشغيل وإنشاء الهيئة الوطنية للتشغيل وتطوير قاعدة معلومات سوق العمل.
- توفير فرص عمل دائمة ومؤقتة، عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة من خلال البرامج كثيفة العمالة.
- التوسع في المشاريع كثيفة العمالة بما يواكب التدفقات العالية من المساعدات المقدمة. في كل من (الصندوق الاجتماعي للتنمية - مشروع الأشغال العامة - برنامج الفرص الاقتصادية - برنامج الأسر المنتجة).
- إحلال العمالة اليمنية المتخصصة محل العمالة الأجنبية، مع وضع حد أدنى للأجور في القطاع الخاص.
- وضع برامج وآليات تستهدف تشغيل الشباب وتمليك الأصول الإنتاجية وتوسيع انتشارها في المناطق الأكثر فقراً والأشد حاجة لتشغيل الشباب.
- تغيير آلية الإقراض إلى آلية المشاركة في إنشاء المشروعات وخلق شراكة بين الصندوق والجمعيات وبرامج تأجير قوارب الصيد المنتهية بالتمليك.
- تعزيز دور برنامج تدريب الطلبة في رفع قدرة الخريجين العاملين من الحصول على التشجيع في وظائفهم.
- زيادة فرص الخريجين العاطلين في الحصول على وظيفة.
- تنمية مهارات الشباب بحيث تتمكن من المنافسة لتحل محل الكوادر الأجنبية العاملة في القطاع الخاص والقدرة على العمل في الخارج.

# مؤتمر الحوار الوطني مارس 2014:

سياسات توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في

## الهدف العام :

- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية إلى كافة المحافظات للتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة.

# الأهداف الفرعية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاج الحقيقي وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع.
- توفير الرعاية الكافية في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة.
- توفير الحماية للحق في الصحة لجميع المواطنين خاصة الفئات الضعيفة أو المهمشة والأطفال والنساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة باعتباره حقاً إنسانياً تكفله الدولة دون تمييز.
- زيادة كفاءة ودور صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
- زيادة رأس مال بنك الفقراء ومضاعفة رأس المال ليتمكن من زيادة برامجه في تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر التي من شأنها مكافحة الفقر.
- امتصاص البطالة المتزايدة وخلق فرص عمل أمام القوى العاملة مع إيلاء عناية خاصة للريف والمدن الثانوية بما يؤدي إلى تسهيل حركة انتقال العمالة إلى هذه المناطق ومنح حوافز تشجيعية للمنتقلين إليها.
- التقويم المتكامل لمستويات الأداء المالي والتمويلي والهياكل التنظيمية والتشريعية والإكثوارية لمؤسسات التأمينات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد الخاصة والعامة.
- إيجاد حزمة تشريعية واتخاذ تدابير اجتماعية وسياسات تؤمن الحماية القانونية والإنسانية والصحية والاجتماعية للطفل.

# السياسات:

- 1- الالتزام بالتنمية الريفية المتكاملة بما يكفل الاستقرار التنموي والاجتماعي، والحد من الهجرة إلى المدن.
- 2- إلزامية التأمين التقاعدي للعاملين بمختلف القطاعات وفقاً لسياسة الأجور ويدفع مناصفة بين المشغل والمستفيد:
- 3- تأسيس مظلة حماية تأمينية صحية وطنية ذات جودة وميسورة الوصول لجميع المواطنين دون تمييز في إطار تطوير قيم التضامن والمساواة
- 4- العمل وفقاً لنظام الدعم المشروط –أي إعطاء الفقير دعماً نقدياً شريطة إدخال أبنائه للتعليم في المدارس وبالتالي تسهم الرعاية الاجتماعية في التنمية البشرية، إضافة إلى اعتماد منهجية التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين وخاصة في الأرياف.



## يتبع السياسات:

- 5- تشجيع بنك الأمل ومؤسسات التمويل الأصغر لإنشاء علاقات تشبيك مع البنوك الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج تمويل مشاريع صغيرة.
- 6- الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين والمناطق الأشد فقراً فيها من خلال تحسين دخولهم الاقتصادية.
- 7- الأخذ بإستراتيجيات وإقامة مجموعة من المشاريع الإنمائية كثيفة العمالة في إطار الخطط الإنمائية السنوية للدولة.
- 8- العمل على تحسين كفاءة الهيئات والصناديق العامة والخاصة المتصلة بها وحسن استخدام مواردها، مع ضمان حقوق العمال والموظفين عند الانتقال من عمل لآخر وإصدار التشريعات المحققة لذلك.
- 9- الحماية والرعاية الشاملة للأطفال وألا يستغلوا لأي غرض كان وألا يعرضوا للعنف أو الإساءة أو لأي عمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم.

# المعوقات والصعوبات:

- لا يزال التخفيف من الفقر والحد من البطالة في اليمن يشكلان تحدياً كبيراً، يتطلب -بشكل متزايد- أساليب محلية متنوعة لمعالجة احتياجات المجتمعات الفقيرة.
- ارتفاع معدل النمو السكاني السريع يمثل تحدياً أساسياً أمام عملية التنمية بصورة عامة وعائق رئيسي أمام الصناديق والمشاريع والجهات التي تعمل في مجال التنمية والتي يصعب معها توسيع فرص الحصول على الخدمات الأساسية بصورة خاصة.
- اتساع ظاهرة الفقر في اليمن بصورة كبيرة مما يجعل أثر المشاريع والمؤسسات التمويلية محدودة وغير قادرة على التصدي لحجم هذه الظاهرة.
- محدودية الموارد المتاحة للصناديق والمشاريع والمؤسسات التمويلية مقارنة بالعدد الكبير من الطلبات المقدمة إليه من المجتمعات المحلية على ضوء الاحتياجات القائمة والملحة في مختلف مناطق ومديريات الجمهورية.
- عدم إلمام المجتمعات المحلية والشرائح الاجتماعية المستهدفة بطبيعة عمل الجهات والمؤسسات التمويلية والتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم.
- مشكلة التمرد المسلح والاختلالات الأمنية التي تحدث في بعض المحافظات تؤدي إلى توقف تنفيذ المشاريع في تلك المناطق وكذلك توقف البرامج وخطط التنمية الموجهة إليها.